

بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني حول تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

من دواعي الابتهاج والافتخار ان نرف الى شعبنا الكردي والى اصدقائنا في كل مكان، بشرى تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق، الذى جاءه كتعبير واقعي عن رغبة الشعب في ارسال اسس ثورته على قواطع مئنة من الضبط والتخطيم وكتبيق لجزء من اهدافنا التي وردت في المذكرات العديدة التي قد منهاها الى المسؤولين في الحكومة العراقية حول تشكيل مجلس تشريعي في كردستان يأخذ على عاتقه مهمة تشريع قوانين الثورة - وينفذ لها بواسطة جهاز آخر ينبع عن يسمى بالمكتب التنفيذى -

لقد بذل المخلصون محاولات متكررة فيما مضى لاخراج هذه الفكرة الى حيز الواقع ، الا ان هذه المحاولات كانت تحيطهم في كل مرة ببعض العقبات التي كانت تحول دون ذلك، الا ان ضرورات الواقع وادراك قيمة الثورة الكردية لهذه المتطلبات قد اسفرت في النهاية عن تشكيل هذا المجلس الذى يعتبر بحق مرحلة جديدة في حياة الثورة الكردية المجيدة .

وفي ما بين التاسع والسابع عشر من تشرين الاول عقد مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق عدداً اجتماعات لغرض دراسة الوضع العام للثورة واتخاذ ما يلزم لدعم وتعزيز اجرتها من النواحي السياسية والادارية والعسكرية والقضائية والمالية لكي تستكمل الثورة شروط وعوامل انتصارها الاكيد وكى يجني شعبنا الكردي المكافح شمار ثورته الدامية الجباره ويتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية متحركة .

وقد حضر هذه الاجتماعات اعضاء المجلس من قادة الحزب وامراء فصائل الانصار ورؤساء العشائر الوطنية كما حضره وفد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ورئيس جمعية الطلبة الاعدادية وسكرتير لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي وممثل من اخواتنا المسيحيين في كردستان وعدد من الضيوف من كبار المسئولين في الثورة الكردية .

ثم القى قائد الثورة مصطفى البارزاني كلمة قيمة، اشاد فيها بالبطولات الخارقة والمقاومة الباسلة التي ابدواها شعبنا طيلة السنوات الثلاث المنصرمة دفاعا عن حقه في الحياة وحقوقه القومية المشروعة، ثم تحدث عن مدى الظلم الفادح الذى انزله المعتدون بالشعب الكردي والى تكون الحكومة في الاستجابة لمطالب الثورة العادلة ثم دعى الجميع الى توحيد الموقف والى نبذ المصالح الشخصية للاندماج بمصلحة الشعب والسير قدما في طريق الكفاح للوصول الى اهدافنا وعالياتنا القومية . واختتم خطابه بالاشارة الى اننا سوف ننتهي بالثانية من اجلها .

وبعد الانتهاء من تلاوة الكلمات والخطب، انقسم اعضاء المجلس الى خمس لجان، لجنة الدستور واللجنة القضائية واللجنة العسكرية واللجنة الادارية واللجنة المالية لخوض وضح القوانين والأنظمة الخاصة بجميع النواحي الثورية في كردستان العراق .

وقد انتهت هذه الاجتماعات في السابع عشر من هذا الشهر بعد المصادقة على قرارات اللجان من قبل المجلس وانتخاب اعضاء المكتب التنفيذي الذى سيأخذ على عاتقه اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة لوضع هذه القرارات والأنظمة موضع التطبيق .

ان حزينا، اذ يسره ان يعلن هذه الخطوات الهامة لشعبنا الكردي يتطلع في الوقت نفسه الى اسناد وشد ازر هذه الاجبرة الثورية الجديدة التي ستكون اساسا ونواة لممارسة شعبنا لحقوقه القومية في الحكم الذاتي .

مذكرة ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق - المقدمة الى حكومة الجمهورية العراقية  
في ١١ - ١٠ - ١٩٧٤

الموضوع: ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق .

سيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم ،  
سيادة الفريق طاهر يحيى ، رئيس الوزراء المحترم ،  
سيادة الرئيس ،

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصدر بشغور مخلص  
نبيل هذه المذكرة ونقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مراة، بروح توئمن بالسلم والعقل، طريقان يوصلان  
لنتائج طيبة بعيدة عن روئي الدم الفاجع الذي لطخ الذرى الشم والسموّب الخضر دم الشعب الحر ،  
الذى فرض عليه السير في درب الألم وهو يرى العيش الكريم .  
ان ما ستحمله المذكرة من صور واراء هي اجماع الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي . انها كلمات حق يسده  
الواقع التاريخي والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائع التشويه والتضليل .

ايها السيد الرئيس

منذ ان ارتدى شبح الموت عن كردستان حاسراً وبدت بوادر السلام وانفتح المجال للحوار الهادئ لحل  
ما تعتقد حتى اليوم وقت قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردي اى تجسيد للامل القليل الذي فتحت بابه  
هذه ايقاف القتال . ولعلنا نملك الحق وقولها مروحة بالمرارة ، ان بذور الثقة قد زرعت ولم تخضر وكل الامل  
ان تورق وتزهر وان الذي يتضرر بدقة يشعر ويحس باليأس والجفاف ولنستقرىء ما حدث :

في حق المواطن في العراق وكافؤ الفلاسفة نظرياً وواقعاً اعدت فيه حدود واضحة بين الحق والواجب .  
ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعاً اعدت فيه حدود الحق وتجسدت فيه حقوق الواجب بشكل كاد  
يحاوى في الفهم معنى من معانى التمييز العنصري الذي شجنته الانسانية . ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف  
العامة ، المدنية والعسكرية سدت في وجوه الاكراد ، اذ يوجد ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وبقعة الاشاف  
من كبار ضباط القوات المسلحة ليس بيدهم من الاكراد الا القليل بحيث لم يتجاوز اصابع اليد .

ومن صور ذلك ايضاً ان وزارة النفط كانت تتضم دائرة اسمها "تعزيز الشركات النفطية" ولكنها أصبحت  
اخيراً "تعزيز الشركات النفطية" . وبين التعزيز والتعريب يضيع الحق الكردي بعد ان كان له ذلك .

ومن صور ذلك ، كذلك ، ان ما صرّفت في بضعة اشهر على تدمير كردستان ، وقد قارت المائة مليون دينار ،  
املاك الحكم الحالي في العراق بعد الشهرين عشر من تشرين الثاني وتمديد من الدعاية والمضجع انه خصص  
خمسة ملايين دينار سنوياً لـ "العمارة" ، اذ لم يتصرف من ذلك التخصيص المضئ الا بضعة الاف من الـ  
"المصرقها" المصورة قبل متعداها الى مزيد من "المصرقها" اذ لم يتصرف من ذلك التخصيص المضئ الا بضعة الاف من الـ  
من الدنانير وكان وجه الصرف لها وجه الغرابة - على اعادة بناء المخافر والطرق العسكرية . والاكثغر غرابة ،  
ان البعض الآخر ذهب لجيوب البجاين ، او تلك الذين تسمى بهم السلطة بالفرسان ، بالرغم من انهم لا زالوا  
يبرهون ميزانية الدولة ومخصصات ثلاثة لقاء استعداداً لهم على حق الشعب الكردي واباحتها لهم القتل والسلب  
والنهب . ومن صور ذلك ما عاناه الشعب الكردي من ابناءه بكل اسلحة الفتك والدمار وما حل بالقرى والأمين من  
حرق وقتل ، كما حدث في السليمانية واربيل والموصول وكركوك وخانقين ، مدناً وقصبات وقرى ، بشكل يذكر بأبادة  
الجنس كل ذلك بمسؤولية البعض من هم في المسؤولية اليوم . نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عملية تهجير الاكراد  
اذ أخلت (٣٧) قرية من قرى اربيل من مالكيتها وساكنيها من الفلاحين واعطيت لعشائر عربية استقامت فيها وزوالت  
بالحماية والمال وما يعنفهم على الرزيع بقصد تعزيز المسطقة . وفي كركوك - المدينة - طردت الالوف من العوائل  
الكردية من بيوتها لتحول محلها عوائل عربية . وقد رافق تلك الحملة التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشير  
بوضوح الى ما جرى هو من اجل عروبة العراق "موهمن الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء"  
على الشعب الكردي . ان هذه الصورة يعمق مزاراتها ، لا نرسمها على سبيل ذكر الماضي ، اذ انها حقيقة قائمة  
ولم يقم الحكم الحالي بأى اجراء يشعر بأنه يريد حل المشكلة حلاً سلبياً ، فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على

ما هو عليه وان لبقاء الحال مع الاقرار بسوعه دلالة لا تحتاج الى عميق تأويل .  
يا سيادة الرئيس ،

من البداهة ان الكروبي اسوة بالعربي في العراق ، لا يمكن ان ينعزز بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطن . وان الواقع يشير بوضوح ، ان العزل السياسي قد فرضه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر ، وأية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في اطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لا مجال للعمل السياسي خارج اطاره . ومن التسمية ينضر العزل السياسي للأكراد ، والا فكيف يكون مجال عمل سياسي لشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه ؟  
عذرا التساوؤل يقودنا الى بداهة اخرى تؤكد قصدا خفيا عوان الحكم الحالي يريد ان يكون الكردي عربيا او على الاقل هادرا لكرديته لكي يتمتع بأسقط حقوق المواطن في وطنه العراق وهو العمل السياسي . ولعل في الاجراء الذي اتخذته السلطة استعجالا ، ولم تصطحب لمعرفة موقف الشعب الكردي من الاتحاد الاشتراكي العربي تمثيا من القصد الخفي الذي فتحته البداهة التي ثبتناها آنفا . فقد عينت من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية ، وفي هذا ما فيه التأكيد للتفسير الذي ذهبنا اليه ، بذلك تتجلّى الحقيقة التي توعد ان الحكم الحالي يريد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق .  
ايها السيد الرئيس ،

لقد تخللت الفترة من الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ، ويرغم ان حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي سلم بها الان ، الا ان السيد رئيس الوزراً عرض وجهة نظر غربية ومعطلة لحق ثابت وبهتوات فيه . فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الخوض في هذا الموضوع بخيار البرلمان المنتخب من الشعب . ان هذه الاشارة تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردي ، اذ تنطوي على التهرب من معالجة القضية ، بحيث أصبح التهرب نهجا للحكومة وهذا مرفوض من اساسه استنادا الى الاسباب الآتية :

اولا - ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئا ولا كان شعبا بلا ارض ولا حق ، حتى يرجى ء الخوف في تشبيه حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلماً يقرر . فالشعب الكردي كأخيه الشعب العربي في العراق قد يُقدم جباراً وسهلاً وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب بأختيار عام تحت اشراف دولي لتكوين العراق الذي بناء العرب والأكراد بحرية واختيار وعلى اساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في الترامات الحكومية العراقية منذ تأسيسها ، وما التصريح المؤمن في ٢٥ مايس ١٩٣١ الذي صادق عليه المجلس السياسي العراقي في نفس السنة ، الا واحدا من الادلة الكثيرة على ذلك . فالمادة التاسعة من التصريح الآتف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد .

وقد نصت المادة الاولى والعشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المثبتة للأكراد تعتبر كقوانين أساسية لا يجوز ان ينقضها او يعارضها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل ، وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي .

سادسا - تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراً لحق الشعب الكردي المستند الى شرعة راسخة بدأت من تكوين العراق كدولة ، بل كان اساسا من اسس تكوينه دوليا . فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الفساد .

ثانيا - ان ثورة ١٤ تموز كانت مجالا لـ القومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذي صدر بعدها ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس المشاركة في هذا الوطن . وبعد ١٤ رمضان خطى الحكم خطوات اوسع في ايفاح القوميتين المتأختين في العراق ، فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بيانا يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الامركزية . ومن البديهي بالذكر هو ان سيادتكم وبعضا من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وثبتتم كون الأكراد شعبا لهم حقوق اساسية في العراق وليسوا اقلية ، ولكن الذي اصبح شارعا بشهادة الشعب الكردي ، هو ان الدستور المؤقت الذي اصدرتموه بعد الثامن عشر من تموز لم يكن بمستوى الموضوع الذي كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ تموز وبيان المجلس الوطني بعد ١٤ رمضان بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرها غامضا وعارضها في فصل غير رئيسي وبشكل غير واضح وغير مقبول اطلاقا .

ثالثاً - ان الحكومة الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وبكيانهم كالقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مساس بكيان العراق ككل كميثاق وحدة ٢٦ مايو، كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبالرجوع الى مجلس نوابي منتخب، ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونياً ولها تعذيرات وترجع الى الامر معذرة بعدم وجود مجلس نوابي منتخب، ان فيما تقدم تناقض غريب يدعو الى تساؤلات عديدة .

ايها السيد الرئيس ،

نخلص مما تقدم ان الشعب الكردي الذي ضحي في سبيل قوميته وكيانه بخيرة ابناءه لا يمكنه ان يكون بجانب اي عمل ينتقص من حقوقه القومية المطلحة او يعطلها وهو بقدر ما يتمسك بالحلول الهدامة جاهز للتضحيه بكل شيء في سبيل الحفاظ على حقوقه واحداً فـ ان المطلب العادل الملح هو الاستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية أسوة بالدول التي تعيش فيها اكثـر من قومية واحدة كيوغوسلافيا - سويسرا - الاتحاد السوفياتي - بيكوسلوفاكيا - كندا والهند وغيرها حيث حلـت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة سوئـرية وهي الاعتراف وتطبيع الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة .

ان المصلحة الوطنية تقضـي بضرورة الاخـذ بروح الفهم الواضح والمصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضـوء ما احتـوتـه هذه المذكـورة من نقاط حددـت المشـاكل والحلـول، وـان اعـمال ما وردـ فيها تـأكـيد لـروح الشـك وـسـيرـ في الدـروبـ التي لا توـعدـ الىـ الحلـ القـرـيبـ الواضحـ الذي تـفـرضـهـ المـصلـحةـ الوـطنـيةـ فيـ العـراـقـ لـتسـودـ رـاـيـةـ الـاخـوةـ العـرـبـيـةـ الـكـرـدـيـةـ وـتـتـدـعـ اـمـانـيـ الشـعـبـيـنـ العـرـبـيـ وـالـكـرـدـيـ فيـ آـنـ وـاحـدـ بـعـيدـ عنـ الـاخـطـارـ وـالـكـوارـثـ التيـ اـعـاقـتـ تـقـدـمـ العـراـقـ حـضـارـياـ وـاـمـلـناـ وـلـيـدـ بـاـنـ مـذـكـرـاـ مـذـكـرـاـ سـوـفـ تـلـقـيـ الـاـهـتمـامـ الـمـطلـوبـ منـ قـبـلـ الـمـسـؤـلـيـنـ وـنـتـطـلـعـ الىـ تـحـيـيـنـ وـفـدـ مـخـولـ بـالـمـلاـحـيـاتـ الـكـامـلـةـ لـلـالـتـقـاـ بـوـفـدـنـاـ الـمـعـدـ لـهـذـاـ الغـرـضـ بـغـيـةـ اـيـجادـ الـحـلـوـنـ الـحـاسـمةـ الشـائـيـةـ لـلـمـسـأـلـةـ الـكـرـدـيـةـ فيـ العـراـقـ فيـ جـوـنـ الـاخـوةـ وـالـشـفـقـ الـمـتـبـادـلـةـ وـعـظـمـ الـمـسـؤـلـيـةـ التـارـيـخـيـةـ يـقـعـ عـلـىـ كـاملـ مـنـ يـبـرـ الخطـأـ وـيـمـشـيـ عـلـىـ دـرـيـهـ وـلـاـ يـتـعـدـاهـ .

#### الحقوق القومية للشعب الكردي

اولاً - تـعـدـيلـ الفـقـرـةـ الـاـخـرـيـةـ منـ المـادـةـ ١٩ـ منـ الدـسـتـورـ المـوقـعـةـ التيـ تـقـرـرـ عـلـىـ "ـيـقـرـهـذـ الدـسـتـورـ حقوقـ الـقـومـيـةـ ضـمـنـ الـوـحدـةـ الـعـرـاقـيـةـ"ـ فـتـصـبـحـ كـماـ يـلـيـ "ـيـقـرـهـذـ الدـسـتـورـ حقوقـ الـشـعـبـ الـكـرـدـيـ عـلـىـ اـسـاسـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ ضـمـنـ الـوـحدـةـ الـعـرـاقـيـةـ"ـ .

ـ ايـاـتـ وـتـفـيـذـاـ لـمـاـ جـاءـ فـيـ المـادـةـ الـاـولـىـ اـعـلاـهـ فـاـنـىـ تـطـبـيقـ ذـلـكـ كـماـ يـلـيـ :

ـ آـ تـتـكـونـ وـحدـةـ اـدـارـةـ تـشـمـلـ الـوـيـةـ اـرـيـلـ وـكـرـكـوكـ وـالـسـلـيـمـانـيـةـ وـاقـضـيـةـ زـاخـوـ وـدـعـوكـ عـقـرـةـ عـمـادـيـةـ شـيـخـانـ سـنجـارـ تـلـحـافـ، وـخـانـقـيـنـ وـجـمـيعـ الـأـرـاضـيـ وـالـتـواـحـيـ الـتـيـ تـسـكـنـهاـ اـكـثـرـيـةـ كـرـدـيـةـ فيـ لـوـائـيـ الـمـوـصـلـ وـدـيـالـيـ وـتـسـمـيـةـ هـذـهـ الـوـحدـةـ الـادـارـيـةـ بـوـلـيـةـ اوـ مـحـافـظـةـ كـرـدـسـtanـ .

ـ بـ تـدارـهـذـهـ الـفـلـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ منـ قـبـلـ مـجـلـسـ تـنـفيـذـيـ مـبـشـقـ عـنـ مـجـلـسـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ وـيـنـتـخـبـ اـعـضاـوـهـ بـطـرـيقـ الـاـنـتـخـابـ الـمـباـشـرـ منـ قـبـلـ الـقـاطـنـيـنـ فيـ كـرـدـسـtanـ، وـيـكـونـ الـمـجـلـسـ الـتـنـفيـذـيـ مـسـؤـلـاـ اـمـامـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ الـذـيـ يـكـونـ لـهـ الـحـقـ فيـ حـجـبـ الـشـفـقـ عـنـهـ وـمـرـتـبـاـ بـالـحـكـمـ الـمـركـزـيـ بـوـاسـطـةـ رـئـيـسـ الـمـسـمـيـ رـئـيـسـ الـمـجـلـسـ الـتـنـفيـذـيـ لـوـلـاـيـةـ اوـ مـحـافـظـةـ كـرـدـsـtanـ .

ـ جـ يـخـتـمـ مـجـلـسـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ بـتـشـرـيفـ الـقـوـانـيـنـ وـالـاـنـظـمـةـ الـمـلـحـلـةـ لـادـارـةـ شـوـؤـنـ كـرـدـsـtanـ لـاـ تـتـعـارـعـ بـدـسـتـورـ الـجـمـهـورـيـةـ .

ـ دـ يـخـتـمـ الـمـجـلـسـ الـتـنـفيـذـيـ بـالـاـمـرـاتـ التـالـيـةـ فيـ حدـودـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ :

- ـ ١ـ تـنـفيـذـ الـقـوـانـيـنـ وـالـاـنـظـمـةـ الـذـيـ يـشـرـعـهاـ الـمـجـلـسـ الـشـرـعيـ للـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ فيـ الشـوـؤـنـ التـالـيـةـ: الـعـدـلـ الـادـارـةـ، الـشـرـطةـ، الـشـرـيفـ، الـتـحـلـيمـ، الـصـحةـ، الـزـرـاعـةـ، الـغـاـبـاتـ، الـطـرـقـ، الـمـوـاـصـلـاتـ، الـبـلـدـيـاتـ، الـعـمـلـ وـالـشـوـؤـنـ الـاـجـمـاعـيـةـ، الـاـعـمـارـ، الـاـسـكـانـ، الـمـصـاـيفـ، التـبـغـ، وـغـيـرـهـاـ منـ الشـوـؤـنـ الـتـيـ لـيـسـ مـاـ اـخـتـصـاـسـ الـحـكـمـ الـمـركـزـيـةـ .
- ـ ٢ـ تـنـفيـذـ الـقـوـانـيـنـ وـالـاـنـظـمـةـ الـعـامـةـ الـذـيـ تـصـدرـهـاـ الـحـكـمـ الـمـرـكـزـيـةـ وـالـتـيـ لـاـ تـتـعـارـعـ مـعـ كـيـانـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ .
- ـ ٣ـ تـنـفيـذـ الـمـوـظـفـيـنـ وـالـمـسـتـخدـمـيـنـ لـادـارـةـ جـمـيعـ شـوـؤـنـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ .
- ـ ٤ـ تـكـونـ الـلـغـةـ الـكـرـدـيـةـ الـلـغـةـ الرـسـمـيـةـ فيـ الـوـلـاـيـةـ اوـ الـمـحـافـظـةـ معـ اـسـتـخـدـامـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ وـمـرـاعـةـ حـقـ الـاـقـليـاتـ فيـ اـسـتـعـماـلـ لـغـاتـهـاـ .

- ٥) تكون مالية الولاية او المحافظة من :
- آ - الموارد المحلية والضرائب التي تجبي داخلها .
  - ب - حصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق مع عدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض .
  - ج - حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ <sup>بنسبة عدد سكانها</sup> .
  - د - حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق .
- ٦) حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة : تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحرفيات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان كنفمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذي وغيرها .
- ٧) المواد العامة : آ - يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء <sup>وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق</sup> . ب - تكون نسبة الموظفين الاكاداد في الوزارات والادارات المركزية متناسبا مع سكان ولاية او محافظة كردستان .
- ج - يقبل في جامعة بغداد او المعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع عدد سكانها .
- ٨) الشؤون العسكرية : آ - البقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليه الان لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حينذاك الى قوة نظامية باسم الدرک او حرس الحدود وتحديد لها بعشرين ألف مسلح . ب - يعود ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها .
- ج - يعاد الضباط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الارکاد لاسباب سياسية قومية الى وظائفهم ، واعتبار مد <sup>٩</sup> خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فضلىة لغرض الترفيع والتقاعد .
- د - يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط والضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملك بذلك . هـ - يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة . و - للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذ في كردستان ، على ان لا تعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمرينه وفرضياته الاعتيادية .
- ز - يكون قيام الجيش العراقي في الحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي .
- ٩) يعتبر باطلاق كل نص تشريحي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية وتضييق مجال تنشئه بها .
- ١٠) فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطالب : آ - تكون لجنة مشتركة بحدد متساو من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس ولاية او محافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ . ب - تبحث اللجنة المشتركة وتحرر جميع الاجراءات اللازمة وتهسي <sup>١١</sup> مشاريع القوانين والأنظمة التي يكون اصدارها من قبل الحكومة ضرورة لتعزيز الثقة بين الطرفين وتنمية اواصر الاخوة بين العرب والاكاداد وتحاشي كل خلاف وسوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلب منه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ودواوينها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها .
- ج - انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠) اعلاه باسرع وقت ، وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مد <sup>١٢</sup> اقصاها اربعة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع .
- د - الاسراع بتحصيص مبالغ للمقام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض .
- هـ - تحصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والأرواح بسبب حوادث كردستان وذلك بأشراف لجنة مشتركة بين الطرفين تشكل باسرع وقت .
- و - اعادة العشار العربية التي اسكنها البهشيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت .
- ز - الاسراع باعادة جميع الموظفين المستخددين المقصوبين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مقيلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة

انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفيه والتقاعد . ح - حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم . ط - الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حادث كردستان واصدار العفو العام عن الجميع المعتوهين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .

١) تعدل المادة الاولى من الدستور الموقت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية الى ما يلي : " الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية " .

٢) اضافة المادة التالية على الدستور الموقت " تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية " .

٣) نهان حقوق الاقليات الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرها من المواطنين .

٤) في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واى قطر عربي آخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى بـ " اقليم كردستان " .

وفي الختام ايها السيد الرئيس ، ارجو قبول خالص احتراماتي .

مصطفى البارزاني

## الى الاخوان الاعزاء

نرف اليكم جميعا بشرى سارة : بشرى الانتصارات الجديدة لامتنا الكردية الجببية ، بتشكيل مجلس قيادة الثورة واللجان المتفرعة منها ، وتقديم مذكرة رعيم الثورة الكردية مصطفى البارزاني الى السلطات ، حول حقوق ومتطلبات شعبنا الكردي ، والبيان الجديد الصادر من حزبنا المجاهد المقدم الى الشعب . اد مذكرة البارزاني وبيان الحزب الجديد وما تبعهما من اجراءات ملموسة لتأمين حقوق شعبنا قد اخرست كل الالسنة المغرضة وثبتت مرة اخرى ان قيادة حزبنا وعلى رأسها البارزاني ، كانت على صواب واتبعت تكتيكاتها بارعا حين وافقت على ايقاف القتال في كردستان ، تمهدا للتحقيق الحكم الذاتي سلما . ان البارزاني لم ولن يتخل عن حقوق شعبنا الكردي ، بل عن حقوق كل الشعب العراقي - ولكنها رجل سياسي مجريب عرف ، ويعرف ، كيف وبأى اسلوب يتوجب النضال في كل ظرف .

ان البارزاني ايسطاع ، بتكتيكه البارع المرن الذى اتبعه خلال الفترة المنصرمة ، كسب عطف وتأييد اوسع الفئات الشعبية في كردستان وال العراق وفي كل العالم ، وذلك تعززت مواقفه ، بينما تضعضعت مواقف اعدائه والمفترين عليه والمشككين باخلاصه . واذا لم يستجب حاكمو العراق لنداءه الذى هو تعبير صادق عن امني ورغبات الشعب الكردي ، فان القوى المستعدة للنضال ، من اجل انتزاع هذه الحقوق ، ستزداد وتقوى يوما بعد يوم ، وستكون قادرة على المحافظة على مكاسب ثورة شعبنا الباسل .

## ايها الاخوان الاعزاء ،

ان قوات الانصار ، بزعامة المناضل الكبير وقائد الثورة مصطفى البارزاني ، سيطرة على جميع المناطق المحررة سابقا ، وهي وسعت هذه المناطق ، وتشارك في تسيير الامور حتى في سائر المناطق الكردية ( من المدن ) لصالح شعبنا الكردي .

ان البارزاني حريص على ان يحل المشكلة الكردية سلما وعلى اساس الحكم الذاتي . وسوسيذل اقصى الجهد من اجل حلها دون اللجوء الى الحرب . ولكنه سوف لن يتخل عن حقوق شعبه ، مهما كان الثمن ، وسيكون على رأس القوى الثورية الكردية في المستقبل ايضا ، في حالة فرض الحرب مرة اخري على شعبنا الكردي .

## ايها الاخوان الاعزاء ،

انكم اظهرتموعي الرفيق والجداة بان تعتبروا رجالا في صفوف جيشه المناضل ، في كل مكان ، من اجل تحرر شعبكم . ونحن ندعوكم الى المزيد من العمل المثمر ، ملتفين حول حزبكم الباسل وزعيمه مصطفى البارزاني . انكم خدمتم شعبكم ، واتتم في اقطار اوربا ، ويمكنكم ان تخدموه في المستقبل ايضا بمختلف السبل والاساليب .

وفي الختام نريد ان نحيطكم علما بان مفاوضات قد جرت بين رعيم حزبنا البارزاني وبين العناصر التي انشقت على الحزب واتخذت اجراءات بحقها في موسمه السادس . ان البارزاني حريص على ان يفسح مجال العمل لكل كردي شريف يريد خدمة امة ، وهو لا يكن الحقد الشخصي على احد ، ولم يكن يريد حدوث اى شيء يضر بالحزب وبالحركة الثورية الكردية . ان مسؤولية ما جرى تقع على عاتق تلك العناصر ، التي ركب الغرور رأسها والتي عقدت ما سمي "كونفرنس" نيسان ووجهت التهم الباطلة الجائرة الى رعيم الثورة المخلص مصطفى البارزاني .

ان كل المخلصين من ابناء الشعب الكردي يأملون ان تحل وتزال المشاكل وان تتعزز وحدة شعبنا والا تذهب تضحيات شعبنا الجسم سدى .

اننا ندعو مرة اخرى جميع اخواننا الى اتباع اساليب اخوية بناء ازا الاخوة المخدوعين بالعناصر الانتهازية والمخطةة التي الحقت الضرب بقضية شعبنا .

تجنبوا اساليب السب والتهريش والكذب ، ولا تتجروا الى استفزازات العناصر المغرضة . عاش شعبنا الكردي الباسل . عاش حزبنا الباسل طليعة الشعب الكردي وقاده . عاش زعيم البارتي الديمقراطي الكردي وقائد الثورة الكردية مصطفى البارزاني .

## بيان جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا حول وقف القتال في كردستان العراق

بعد مفاوضات استعدّة أسابيع توصل ممثلي الحكومة العراقية من ممثلي ثورة كردستان إلى اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار بنية التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ووضع حد لارادة دماء العرب والأكراد . وتم استقبال الشعب العراقي وشعوب العالم هذا النباء بترحاب وسرور بالغين فانهالت البرقيات على الحكومة العراقية من كافة ارجاء العالم تهنئها على خطوطها هذه وتحمّلها على الاستجابة لمطالبات الشعب الكردي المشروعة والعمل على عدم تكرار المأساة التي حلّت بالشعب العراقي عرباً واكراداً منذ اكثر من سنتين من جراء الحرب الوحشية ضد الشعب الكردي في كردستان العراق .

ان اللجنة الادارية لجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا اذ تعلن عن ترحيبها البالغ بهذه الاتفاقية باعتبارها خطوة اولى في طريق التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ترى من واجبها أن تذكر الحقائق التالية :

١ - بعد أن شعرت الحكومة العراقية بفشل هجومها العسكري على كردستان على الرغم من الاساليب الوحشية التي استعملتها ضد الثوار ضد السكان الآمنين والتي لا يسع المجال هنا لذكرها بدأت تناول منذ اواسط آب ١٩٦٣ الدخول من جديد في مفاوضات مع الثوار واستمرت هذه المفاوضات اشهر من شهر ونصف دون ان تؤدي الى اية نتيجة ايجابية وذلك لانعدام الثقة - بحق - لدى الجانب الكردي ولم يتم اعتراف بحقوق الشعب الكردي التي شهد العالم على عدالتها وشرعيتها وهذا اثّر في انتصارات هذه المقاولات التي أحدثت انقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ بعد أن بلغ السيل الزيبي تحشّوطة .

الحكم البصري المجرم وحرسه التومي الفاشست فلما تأسست الحكومة الجديدة ببعض الترتيبات في الوضع فحلّت الحرس التومي وأطاحت بالرؤوس البصريين مجرّدة ولكن دون أي تنمير جوهري في طبيعة الحكم .

٢ - عندما حدث الانقلاب كانت الثورة في كردستان على قدم وسات ولم يمضى شهر واحد على الانقلاب المذكور حتى استطاع الثوار البواطن تطهير مناطق واسعة من رجم القوات الحكومية المعادية التي دب الذعر والتفسخ في صفوفها وانهارت معنوياتها فكانت تلوز بالفرار امام هجمات الثوار وهي تجر وراءها اذى بالأشدة والعار . وفي هذه الفترة ايضا تم دحر (كتيبة اليرموك) التي ارسلها عفالقة سوريا لمساندة الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي ففي هجوم واحد فقط جرى عليها في ٢/١٢/١٩٦٣ تكبّدت ٣٤ قتيلاً و١٦ اسيراً واستولى الثوار على غنائم كثيرة فعلى ذلك ردّ رسان لننساء ابداً واضطربت على الانسحاب إلى سوريا وهي في وضع مزري لا تحسد عليه وفي هذا الوقت بالذات كانت الحكومة العراقية تصدر بين فترة وأخرى بيانات مضحكة تطلب فيها من الثوار القاء السلاح وتسليم انفسهم إلى السلطات الحكومية . وكان الشعب الكردي وجيشه الباسل يتلقى هذه البيانات بالضحك والسخرية .

٣ - في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ انعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة . فنصح بعض وفود الدول العربية الوفد العراقي بحل المسألة الكردية بالطرق السلمية بعد أن ظهر للجميع عدم جدوى الاستمرار في العمليات العسكرية ضد الأكراد وبالأخص بعد الفشل الذريع الذي مني به الجيش العراقي طوال السنتين الماضيتين . كما أن استمرار الحرب التي كوردستان تتحمل الحكومة في وضع ضيق وتكلف ميزانيتها مبالغ باهظة وتسهل على اعدائها الاطاحة بها كما بالنسبة لحكومة عبد الكريم قاسم والبعضين ولا مصلحة للعرب في هذه الحرب وهم بواجهة خطر إسرائيل .

وإنما تحقق ذلك بفضل ثورة كردستان والضغط الشعبي في العراق وتحت ضغط الرأي العام العربي والمالي حاولت الحكومة العراقية التوصل إلى اتفاق من خلاله لوقف القتال وحل المشكلة

بحورة سلمية فوجدت لبى الشوار كل ترسيب الفكره اذ لم يكتبوا في يوم من الأيام  
طلاب حرب وانما طلاب حق . وبعيد عن جلسات بين المباحثين في احدى قرى كردستان توغل  
الطرفان في اوائل شباط الماضي حين اتفقا مسبقاً في لمح البصر، اخلان المغار والدشول في  
المفاوضات من جد يهدى اجل حل المسألة سلمياً وأعلن عن ذلك يوم الجمعة بغداد في مساء اليوم  
العاشر من شباط ١٩٤٤

٤- ان النقاط الواردة في البيان السكري ليس الا نقاط النهاية بين الطرفين كما تتناول  
الحكومة ايام الناس بها وانما هي نقاط مبدئية تتلخص الحكومة بتنفيذهما حالاً كشرط للدخول  
في المفاوضات بشأن المسائل الفضائية . وبما فعل قامت الحكومة باطلاق سراح عدد من  
الاكراد دون المحكومين وقامت برفع العصا الالتصادي الضروري على كردستان وسحب تمثيل  
القطعات العسكرية من كردستان ولكن على الرغم من مرور شهر على اتفاق التصال فموقع الحكومة  
ما زال غامضاً والمطاليب الأساسية ما زالت غير محددة وله رأسها الحكم الذي لكردستان السيدى  
ووهد يستطيع بالتعاون مع الحكومة المركزية تحقيق الصلوات الدالية لإعادة الاستقرار والطمأنينة  
الى ربوع كردستان وتؤمن الحقوق الثقافية والتوجه للشعب الكروي وغيرهما من المطالبات . وبغير  
تحقيق مطلب الحكم الذي فان احداً لن يلقى السلاح والعيش السورى لكردستان سيحتفظ بمواقفه الى  
ان تتم الموافقة النهاية على هذا المطلب الأساسي الذى لا يمكن التناول عنه .

ان الشعب الكردي بعد التجارب القاسية التي صرت عليه والاضحيات الكثيرة التي تدميها والجرائم  
التي ارتكبت بحقه لا يمكن ان يرضي بأتفاق، الحلول ولا يمكن ان ينسى دماء شهداته الابرار الذين  
ضحوا بحياتهم في سبيل تحقيق مطالبيه العادلة . ان النتائج التي يتوصل اليها الطرفان المتفاوضان  
 يجب ان تتناسب مع هذه التضحيات والأحوال التي كابدها شعبينا فهى ظليل الدكتنورية الناسمية والبعثية  
المجرمة بحيث تؤمن الحكم الذي لكردستان وتؤمن الاستقرار والديمقراطية في العراق .  
اننا نأمل ان تواصل شعوب وحكومات العالم مساندتها لشعبنا الكروي في مطالبيه المشروعة وأن  
وان عبذل جهودها من أجل ان تتكلل المفاوضات الدائرة بالنجاح بما لزمه الارادة الدماء الصربية والكردية  
من جديد ولسد الباب بوجه الاستعمار وعملاً به الذين يحاولون الاستيطان في الماء المalar وامصار  
موامراتهم من خلال هذه المخمرة على الشعبين العربي والكردي . وأننا لراستون بأن الترسانة تكون  
لشعبنا في مطالبيه العادلة والصوت الاستعماري وموارينا . مما يشهدنا الكردي وجيشه الثوري  
البسيل عاصمة الجمهورية العربية . جمهورية العرب والاكراد برة ديموقراطية مرفهة .

اللجنة الادارية الفاعلة لجمعية

المطالبة الاكراد في اوروبا

آذار ١٩٤٤

## بيان جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا حول وقف القتال في كردستان العراق

بعد مفاوضات استعدّة أساييع توصل ممثلي الحكومة العراقية من ممثل ثورة كردستان إلى اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار بفترة التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ووضع حد لراقة دماء العرب والأكراد . وقد استقبل الشعب العراقي وشعوب العالم هذا الباً بترحاب وسرور بالفين فانهالت البرقيات على الحكومة العراقية من كافة أرجاء العالم تهنئها على خطوطها هذه وتحتها على الاستجابة لمطالب الشعب الكردي المشروعة والعمل على عدم تكرار المأساة التي حلّت بالشعب العراقي عرباً واكراداً منذ أكثر من سنتين من جراء الحرب الوحشية ضد الشعب الكردي في كردستان العراق .

إن اللجنة الإدارية لجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا إذ تعلن عن ترحيبها البالغ بهذه الاتفاقية باعتبارها خطوة أولى في طريق التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ترى من واجبها أن تذكر الحقائق التالية :

١ - بعد أن شعرت الحكومة العراقية بفشل هجومها العسكري على كردستان على الرغم من الاستراتيجية التي استعملتها ضد الثوار ضد السكان الآمنين والتي لا يسع المجال هنا لذكرها بدأت تعاوٍل منذ أواسط آب ١٩٦٣ الدخول من جديد في مفاوضات مع الثوار واستمرت هذه المحاولات أكثر من شهر ونصف دون أن تؤدي إلى أي نتيجة ايجابية وذلك لأنعدام الشفافية - بحق - لدى الجانب الكردي ولعدم جدية الحكومة بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي التي شهد العالم على عدالتها وشرعيتها وكذلك انقطعت هذه المحاولات التي أحدثت انقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ بعد أن بلغ السيل الزيدي تحتوطاً .

الحكم البيني للمجتمع وحرسه التومي الفاشست فتآمت الحكومة الجديدة ببعض الترتيبات في الوضع فحلّت الحرس القومي وأطاحت بالرؤوس البينية المجرمة ولكن دون أي تغيير جوهري في طبيعة الحكم .

٢ - عندما حدث الانقلاب كانت الثورة في كردستان على قدم وسان ولم يمضى شهر واحد على الانقلاب المذكور حتى استطاع الثوار البقاء سلطة تطهير مناطق واسعة من رجم القوات الحكومية المتقدمة التي دبر الذعر والتفسخ في صفوفها وانهارت معنوياتها فكانت تلوز بالقرار أمام هجمات الثوار وهي تجر ورائها أذى بالأشدة والصار . وفي هذه الفترة أيضاً تم دحر (كتيبة اليرموك) التي أرسلها عفالقة سوريا لمساندة الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي ففي هجوم واحد فقط جرى عليها في ٢/١٢/١٩٦٣ تكبدت ٣٤ قتيلاً و١٦ إسيراً واستولى الثوار على غناها كثيرة فعلت بذلك رسالتها تماماً واضطربت على الانسحاب إلى سوريا وهي في وضع مزرئ لا تحمد عليه وهي في هذا الوقت بالذات كانت الحكومة العراقية تصدر بين فتره وأخرى بيانات مضحكة تطلب فيها من الثوار القاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى السلطات الحكومية . وكان الشعب الكردي وجيشه الباسل يتلقى هذه البيانات بالضحك والخربة .

٣ - في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ انعقد مؤتمر ملوث ورؤساء الدول العربية في القاهرة . فنصح بعض وفود الدول العربية الوفد العراقي بحل المسألة الكردية بالطرق السلمية بعد أن ظهر للجميع عدم جدوى الاستمرار في الحملات العسكرية ضد الأكراد وبالأخص بعد الفشل الذريع الذي مني به الجيش العراقي طوال السنتين الماضيتين . كما أن استمرار الحرب في كردستان تجعل الحكومة في وضع ضعيف وتتكلف ميزانيتها مبالغ باهظة وتسهل على أعدائها الاطاحة بها كما بالنسبة لحكومة عبد الكريم قاسم والبعثيين ولا مصلحة للعرب في هذه الحرب وهم يواجهون خطر إسرائيل .

وهكذا تحت ضغط اشارة كردستان والضغط الشعبي في العراق وتحت ضغط الرأي العام العربي والمالي حاولت الحكومة العراقية التوصل إلى اتفاق منع القتال لوقف القتال وحل المشكلة

بصورة سلمية فوجدت لبى الشوار كل ترحيب للفكرة اذا لم يكروا فى يوم من الأيام طلاب حرب وانما طلاب بحق . وبعد عدة جلسات بين الطرفين فى احدى قرى كردستان نوصل الطرفان فى اواخر شباط الماضي المير اتفاقاً مبدئياً فى لونه اطلاق النار والدخول فى المفاوضات من جد يهدى اجل حل المسألة سلمياً وأعلن عن ذلك يوم الجمعة بزيادة فى مساء اليوم العاشر من شباط ١٩٦٤م.

٤ - ان النتائج الواردة فى البيان السكوى ليسا لا تفارق النهايات بين الطرفين كما تتناول الحكومة ايام الناس بها وانما هي تقدير مبدئية تقوم الحكومة بتنفيذها حالاً كشرط للدخول فى المفاوضات بشأن المسائل الفضائية . وبافضل قامة الحكومة باطلاق سراح عدد من الاراد دون المحكومين وقام ببرفع الحصار الاقتصادى المضروب على كردستان وسحب بعض القطعات العسكرية من كردستان ولذلك على الرغم من مرور شهر على ايقاف القتال فموقع الحكومة ما زال عاملاً واسعى الأهمية ما زال يتغير معوقلة وعلى رأسها الحكم الذاتى لكردستان السيدى وده يستطيع بالتعاون مع الحكومة المركزية تحقيق التسوية الداخلية لأعادة الاستقرار والطمأنينة الى دير كردستان وتأمين الحلوى الثقافية والتوجه للشعب الكورى وغيرها من المطالبات . وبقى تحقيق مطلب الحكم الذاتى فان احداً لن يلقي السلاح والعيش السورى لكردستان سيحافظ بمناصبه الى ان يتم الموافقة النهائية على هذا المطلب الأساسى الذى لا يمكن التنازل عنه .

ان الشعب الكورى بعد التجارب القاسية التى صرحت عاليه والتضحيات الكثيرة التي تدرها والجرائم التي ارتکبت بحقه لا يمكن ان يرضى باتفاق الطول ولا يمكن ان ينسى دماء شهدائه الابرار الذين ضحوا بحياتهم في سبيل تحقيق مطالبهم العادلة . ان النتائج التي ينصل بها الطرفان المتفاوضان يجب ان تتناسب مع هذه التضحيات والأحوال التي كا بدعاً شعبنا فسيظل الدكتورية التاسمية والبعثية المجرمة بعيت تؤمن الحكم الذاتى لكردستان وتعون الاستقرار والديمقراطية في العراق .

اننا نأمل ان تواصل مسؤوليات العالم مساندتها لشعبنا الكورى في مطالبه المشروعة وأن تبذل جهودها من أجل ان تتذكر المفاهيم الدائرة بالتجارب منعاً لارتفاع الدماء العربية والكورية مذجىء ولسد الباب بوجه الاستعمار وعملاً به الذين يحاولون الاستيلاء في الماء العذب وأسوار مؤامراتهم من خلال هذه الورقة على الشعبين العربي والكورى . وأننا لوابدون بأن الترسانة تكون لشعبنا في مطالبه العادلة والصادقة .

الباسل عاصمة الجمهورية العربية . جمهورية العرب والأكراد برة ديمقراطية مرفقة .

اللجنة الادارية العامة لجمعية

المطالبة بالأكراد في أوروبا

آذار ١٩٦٤

## للحقيقة والتاريخ

”ان الثورة الكردية المسلحة مصممة على مواصلة الكفاح حتى النصر لانهاء دكتاتورية قاسم ومن اجل الديمقراطية في المزان والرسول الى حل ديمقراطي عادل للمسألة الكردية في المزان“

من بيان اللجنة الادارية العامة للجمعية الصادر في ١٨/٩/٩٦١

”اننا بالاستناد الى قوة شعبنا الموحدة وبمساندة الرأي العام العالمي واثقون من النصر . ان تجاذب الشعوب في هذا المعركة تؤكد لنا بوضوح بأن ليس هناك قوة في العالم تستطيع القضاء على شعبنا صم على الكفاح من أجل الحرية“

من بيان اللجنة الادارية العامة في ١٩٦٢/١٠/١

”ان تاريخ الحكومات المبادلة في المزان وخصوصاً حكومة قاسم يؤكد على ان اية حكومة تستند في حكمها الى الضراب وتعجز الحريات الديمقراطية عن التصويت ولا تعرف بالحقوق القومية العادلة للشعب الكردي ستنهاها بلاشك ولكن يكون مصيرها بأحسن حالاً من مصير حكومتي نوري الصميد وعبيد الكريمية . اننا نرجو ان تتخلل المفاوضات الدائرة الان في بغداد بين الوفد الكردي والحكومة الجديدة بالنجاح وان يصود السلام والطمأنينة الى ربوع كردستاننا المزيفة واذا لم يكن من الحرب بد فالذنب لا يقع على رئيسيات الكردية المسلحة بل على اولئك الذين لا يؤمنون بحق شعبنا الكريم في الحياة الحرة الكريمة في وطنه كردستان . ان شعبنا لن يلقي السلاح الا بعد ان يحصل على حقوقه كاملة غير منقوصة وسيبقى شارنا على الدوام كردستان او الفناء“

من بيان اللجنة الادارية العامة في نيسان ١٩٣٣

”ان المعركة الدائرة الان في ربوع كردستان هي بالنسبة لحزب البخت بحق وليس بالنسبة

للشعب العربي التibil « مسركة مصيري » كما جاء على لسان قادة المفامرين وان هناك مصيرا واحداً ينتظروه حزب البخت هو موته الأبدى لا في المزان فحسب بل في المصطلح العربي كله . ان الاسابيع القادمة ستشهد انتصاراً فاكحاً بين شرارة البخت والخطأ في الحلب وان جبال كردستان هي اقربى واسرع من ثواتهم المشككبة وحراسهم الفاشست .

”ان عصابة البخت في المزان ترى نفسها على شفا جرف هارانها تماماً سكرات الموت تحت ضربات الشعب وترى نهايتها المعنونة بألم عينيهما وما استكاد بها واستشراسها الا دليلاً على ضعفها وفالأسها على النطاقين السياسي والم العسكري « وما يتحقق المكر السي الأباء له ” . ان ثورة كردستان ومساندة الشعب العراقي لها ستتحصل انها حكومة البخت وتضمن للمرأة مستقبلاً مشرقاً في ظل نظام ديمقراطي سليم يوم الاستقرار والحرية للشعب العراقي والحكم ذاتي لكردستان فلنعمل يداً واحدة من اجل عراق ديمقراطي حر لا يكاد فيه للأؤناد الفاشست ولا للمستعمرين وأذنابهم ”

من بيان اللجنة الادارية العامة في ١٩٣٣/٧/٢٢

بمناسبة تعيين حسني عيد خوري الجبجy تقدم اللجنة الادارية العامة تهنئتها الخامسة وأحرّ تحياتها الى كافة اعضاء الجمعية والى ابناء شعبنا المخلصين في كافة اجزاء كردستان والى جيشه الشورى الbasil في كردستان المزان بضم الاه وجنوده الاشاوس وهي تأمل ان يجعل هذا العيد وشعبنا الكردي في كردستان المزان يعيش بمحنة تقد القومية والديمقراطية على اساس الحكم ذاتي وان يلهم هذا العيد ابناء شعبنا في كافة اجزاء كردستان لتوحيد صفوفهم ومواصلة النضال من اجل حثوتهم القرمية العشيء“

## بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني حول تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

من دواعي الابتهاج والافتخار ان نرف الى شعبنا الكردي والى اصدقائنا في كل مكان ، بشرى تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق ، الذي جاء كتعبير واقعي عن رغبة الشعب في ارساء أساس ثورته على قواعد مبنية من الضبط والتتنظيم وكتطبيق لجزء من اهدافنا التي وردت في المذكرات العديدة التي قد منهاها الى المسؤولين في الحكومة العراقية حول تشكيل مجلس تشريعي في كردستان يأخذ على عاتقه مهمة تشريع قوانين الثورة – وينفذها بواسطة جهاز آخر ينبع عنده يسمى بالمكتب التنفيذي ٠

لقد بذل المخلصون محاولات متكررة فيما مضى لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود ، الا ان هذه المحاولات كانت تصطدم في كل مرة ببعض العقبات التي كانت تحول دون ذلك ، الا ان ضرورات الواقع وادراره قيادة الثورة الكردية لهذه المتطلبات قد اسفرت في النهاية عن تشكيل هذا المجلس الذي يعتبر بحق مرحلة جديدة في حياة الثورة الكردية المجيدة ٠

وفي ما بين التاسع والسابع عشر من تشرين الاول عقد مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق عدداً اجتماعات لخوض دراسة الوضع العام للثورة واتخاذ ما يلزم لدعم وتعزيز اجرتها من النواحي السياسية والادارية والعسكرية والقضائية والمالية لكي تستكمل الثورة شروط وعوامل انتصارها الاكيد وكى يجني شعبنا الكردي المكافح ثمار ثورته الدامية الجبارية ويتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية مستقرة ٠

وقد حضر هذه الاجتماعات أعضاء المجلس من قادة الحزب وامراء فصائل الانصار ورؤساؤ العشائر الوطنية كما حضره وقد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ورئيس جمعية الطلبة الالكراد فى اوروبا وسكرتير لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي وممثل من اخواتنا المسيحيين في كردستان وعدد من الضيوف من كبار المسئولين في الثورة الكردية ٠

ثم القى قائد الثورة مصطفى البارزاني كلمة قيمة ، اشار فيها بالبطولات الخارقة والمقاومة الباسلة التي ابدأها شعبنا طيلة السنوات الثلاث المنصرمة دفاعاً عن حقه في الحياة وحقوقه القومية المشروعة ، ثم تحدث عن مدى الظلم الفادح الذي انزله المعتدون بالشعب الكردي والى تلقوه الحكومة في الاستجابة لمطاليب الثورة العادلة ثم دعا الجميع الى توحيد الموقف والى نبذ المصالح الشخصية للاندماج بمصلحة الشعب والسير قدماً في طريق الكفاح للوصول الى اهدافنا وعبياتنا القومية ٠ واختتم خطابه بالاشارة الى اننا سوف ننتهي بالكثير من اجله ٠

وبعد الانتهاء من تلاوة الكلمات والخطاب ، انقسم اعضاء المجلس الى خمس لجان ، لجنة الدستور واللجنة القضائية واللجنة العسكرية واللجنة الادارية واللجنة المالية لغرض وضع القوانين والأنظمة الخاصة بجميع النواحي الثورية في كردستان العراق ٠

وقد انتهت هذه الاجتماعات في السابع عشر من هذا الشهر بعد المصادقة على قرارات اللجان من قبل المجلس وانتخاب اعضاء المكتب التنفيذي الذي سيأخذ على عاتقه اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة لوضع هذه القرارات والأنظمة موضع التطبيق ٠

ان حزتنا ، اذ يسره ان يعلن بهذه الخطوات الهاامة لشعبنا الكردي يتطلع في الوقت نفسه الى اسناد وشد اثر هذه الاجهزة الثورية الجديدة التي ستكون اساساً ونواة لممارسة شعبنا لحقوقه القومية في الحكم الذاتي ٠

مذكرة ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق - المقدمة الى حكومة الجمهورية العراقية  
في ١١ - ١٠ - ١٩٦٤

الموضوع: ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق

سيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم،  
سيادة الفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء المحترم،  
سيادة الرئيس،

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصدر بشغور مخلص  
نبيل هذه المذكرة ونقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مراة، بروح توئمن بالسلم والعقل، طريقان يوصلان  
لنتائج طيبة بعيدة عن روئي الدم الفاجع الذي لطخ الثرى الشم والسمووب الخضر دم الشعب الحسر،  
الذي فرض عليه السير في درب الالم وهو يريد العيش الكريم.  
ان ما ستحمله المذكرة من صور واراء هي اجمع الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي. انها كلمات حق يسده  
الواقع التاريخي والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائع التشويه والتضليل.

ايها السيد الرئيس

منذ ان ارتد شبح الموت عن كردستان حاسراً وبدت بوادر السلام وافتتح المجال للحوار الهادئ لحل  
ما تعدد حتى اليوم وقت قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردي اى تجسيد للامل القليل الذي فتحت بابه  
هدنة ايقاف القتال. ولعلنا نملك الحق وقولنا ممزوجة بالمرارة، ان بدء وراثة قد زرعت ولم تخضر وكل الامل  
ان تورق وتزهر وان الذي ينظر بدقة يشعر ويحس باليأس والجفاف ولنستقرىء ما حدث:

في حق المواطن في العراق وتكلفه الفلاص سترياً وواقيعاً له حدود واضحة بين الحق والواجب.  
ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعاً احمدت فيه حدود الحق وتجسدت فيه حقوق الواجب بشكل كاساد  
يساوي في الفهم معنى من معانٍ التمييز العنصري الذي شجّعه الإنسانية. ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف  
العامة، المدنية والعسكرية سدت في وجوه الأكراد، ان يوجد ما يقارب الألف من كبار موظفي الدولة وبضعة الآف  
من كبار ضباط القوات المسلحة ليس بهم من الأكراد الا القليل بحيث لم يتجاوز اصابع اليد.

ومن صور ذلك ايضاً ان وزارة النفط كانت تتضم دائرة اسمها "تعريب الشركات النفطية" ولكنها اصبحت  
اخيراً "تعريب الشركات النفطية". وبين التعريب والتعريب يضيع الحق الكردي بعد ان كان له ذلك.

ومن صور ذلك، كذلك، ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير كردستان، وقد قارب المائة مليون دينار،  
اعلن الحكم الحالي في العراق بعد الشهرين عشر من تشرين الثاني وتمديد من الدعاية والضجيج انه خصم من  
خمسة ملايين دينار سنوياً لتعويض ما كلف تحريره في اشهر، مائة مليون دينار. وليت الامر وقف عند هذه الخطوط  
اللتين تمثلان الصورة بل متعداها الى مزيد من "الاستهانة" اذ لم يتصرف من ذلك التخصيص الضئيل الا بضعة الاف من

الدنانير وكان وجه الصرف وهذا وجه الغرابة - على اعادة بث المخافر والطرق العسكرية. والاكثر غرابة،  
ان البعض الآخر ذهب لجيوب الجاش، او لثلث الذين تسميمهم السلطة بالفرسان، بالرغم من انهم لا زالوا  
يرهبون ميزانية الدولة ومخصصات طائلة لقاء استعداداتهم على حق الشعب الكردي واباحتها لهم القتل والسلب  
والنهب. ومن صور ذلك ما عاناه الشعب الكردي من ابناء قبائل اسلحة الفلك والدمار وما حل بالقرى والأمنين من  
حرق وقتل، كما حدث في السليمانية واربيل والموصى وكركوك وخانقين، مدناً وقصبات وقرى، بشكل يذكر بأبادة  
الجنس. كل ذلك بمسؤولية البعض من هم في المسؤولية اليوم. نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عملية تهجير الأكراد  
اذ أخلت (٣٧) قرية من قرى اربيل من مالكيها وساكينها من الفلاحين وعطيت لعشائر عربية اسكنت فيها وزوالت  
بالحماية والمأوى وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة. وفي كركوك - المدينة - طردت الالوف من العوائل  
الكردية من بيوتها لتحول محلها عوائل عربية. وقد رافق تلك الحيلة التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشیر  
بوضوح الى ما جرى هو من اجل عروبة العراق، موجهين الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء  
على الشعب الكردي. ان هذه الصورة، بعمق مارتها، لا ترسمها على سبيل ذكر الماضي، اذ انها حقيقة قائمة  
ولم يقم الحكم الحالي بأى اجراء يشعر بأنه يريد حل المشكلة حلاً سلماً، فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على

ما هو عليه وان لبقاء الحال مع الاقرار بسوءه دلالة لا تحتاج الى عمق تأويل .

يا سيادة الرئيس ،

من البدئي ان الكروبي ان المواثنة ، اسوة بالعربي في العراق ، لا يمكن ان ينعزز بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة . وان الواقع يشير بوضوح ، ان العزل السياسي قد فرضه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر ، وآية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في اطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لا مجال للعمل السياسي خارج اطاره . ومن التسمية يفهم العزل السياسي للاكراد ، والا فكيف يكون مجال عمل سياسي لشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه ؟

عذرا التساؤل يقودنا الى بديهة اخرى توعد قصدا خفيا بعون الحكم الحالي يريد ان يكون الكروبي عربيا او على الاقل هادرا لكرديته لكي يتمتع بأبسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وهو العمل السياسي . ولعل في الاجراء الذي اتخذته السلطة استعجالا ، ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردي من الاتحاد الاشتراكي العربي تمثيا من القصد الخفي الذي فضحته البدئية التي ثبتتها آنفا . فقد عينت من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية ، وفي هذا ما فيه التأكيد للتفسير الذي ذهبنا اليه ، بذلك تتجلّى الحقيقة التي توعد ان الحكم الحالي يريد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق .

ايها السيد الرئيس ،

لقد تخللت الفترة من المهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ، ورغم ان حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي سلم بها الان ، الا ان السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غربية ومعطلة لحق ثابت ومبثوت فيه . فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الخوض في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب . ان هذه الاشارة تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردي ، اذ تنتهي على التهرب من معالجة القضية ، بحيث أصبح التهرب نهجا للحكومة وهذا مرفوض من اساسه استنادا الى الاسباب الآتية :

اولا — ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئا ولا كان شعبا بلا ارض ولا حق ، حتى يرجى الخوض في تشكيك حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلمانا يقرر . فالشعب الكردي كأخيه الشعب العربي في العراق قد يدم جباله وسهوله وقد ثحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب بأختيار عام تحت اشراف دولي لتكوين العراق الذي بناء العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التراجمات الحكومية العراقية منذ تأسيسها ، وما التصريح المؤمن في ١٩٣١ مايس الذي صادق عليه المجلس الثانيي العراقي في نفس السنة ، الا واحدا من الادلة الكثيرة على ذلك . فالمادة التاسعة من التصريح الانف الذكر تصر على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد .

وقد نصت المادة الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المثبتة للاكراد تعتبر كقوانين اساسية لا يجوز ان ينقضها او يعارضها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل ، وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي .

اما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء لحق الشعب الكردي المستند الى شرعة راسخة بدأته مع تكوين العراق كدولة ، بل كان اساسا من اسس تكوينه دوليا . فلا حاجة لقانون جديد لتشكيك ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الفاوء .

ثانيا — ان ثورة ١٤ تموز كانت مجالا لنماء القومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذي صدر بعد ما ينبع بسراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس المشاركة في هذا الوطن . وبعد ١٤ رمضان خططي الحكم خطوات واسع في ايفاع القوميتين المتآخيتين في العراق ، فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة اذاك بيانا يتبناه من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية . ومن البدير بالذكر هو ان سيادتكم وبعضا من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وثبتتم كون الاكراد شعبا لهم حقوق اساسية في العراق وليسوا اقلية ، ولكن الذي اصبح مثار عراقة الشعب الكردي ، بعون الدستور المؤقت الذي اصدرتموه بعد الثامن عشر من تموز لم يكن بم مستوى الموضوع الذي كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ تموز وبيان المجلس الوطني بعد ١٤ رمضان بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرها غامضا وعارضها في فصل غير رئيسي وشكل غير واضح وغير مقبول اطلاقا .

ثالثاً - ان الحكومة الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وكيانهم كالقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مساس ببيان العرائى ككل كميثلان وحدة ٢٦ مايس، كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبلا رجوع الى مجلس نوابي منتخب، ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونياً ولها تدكش الصحة وترجى الامر معذرة بعدم وجود مجلس نوابي منتخب، ان فيما تقدّم تناقض غريب يدعوا الى تصاويلات عديدة .

أيّها السيد الرئيس،

على قدر المساواة . والمقدمة للعمل على ضوء  
البيان الثالث في الجما . والمقدمة للعمل على ضوء

على قدم المساواة .  
ان المصلحة الوطنية تقضي بضرورة الاخذ بروح الفهم الواضح والصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط حددت المشاكل والحلول، وان اعمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التي لا تؤدى الى الحل القريب الواضح الذى تفرضه المصلحة الوطنية في العراق لتسود رأية الاخوة العربية الكردية وتندفع امامي الشعبيين العربى والكردى في آن واحد بعيد عن الاخطر والكوارث التي اعاقت تقدم العراق حضارياً . واملنا وآيد بان مذكرةنا هذه سوف تلقى الاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين وتنطلع الى تعزيز وفدى مدخول بالادلحيات الكاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض بغية ايجاد الحلول الحاسمة للنهاية للمسألة الكردية في العراق في جو من الاخوة والثقة المتبادلة . وعظم المسئولية التاريخية يقع على كاهل من يimir الخطأ ويمشي على دربه ولا يتعداه .

## الحقوق القومية للشعب الكردي

الحقوق القومية المضمنة في الدستور  
اولا - تتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تنص على "يفر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية". فتصبح كما يلي "ويفر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية".

الحمد لله الذي صنَّعَ الْوَسْطَىَ الْمُجْرِيَ  
لَا يَكُونُ تَفْعِيلًا لِمَا جَاءَ فِي الْمَادِيَةِ الْأُولَى  
آ— تكون وحدة ادارة تشمل الوية ارسيل وكركوك والسليمانية واقصية راخو، د عوك، عقرة، عمارية، شيخان، سنجار، تلشفر، وخانقين وجميع الاراضي والتواحي التي تسكنها اكثريه كردية في لواء الموهيل وديالى وتسمية  
هذه الماده الادارة بولاية او محافظة كردستان °

٢- تدار هذه الولاية او المحافظة كردستان .

٣- تنتخب اعضاؤه بطريق الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان ، ويكون المجلس التنفيذي او المحافظة المسئولة امام الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبها بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذي لولاية او محافظة كردستان .

٤- يخلي مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والتنظيم المحلي لادارة شؤون كردستان لا تتعارض

٦) ستر الجمهورية .  
 ٧) يختص المجلس التنفيذي بالأمور التالية في حدود الولاية او المحافظة :  
 ١) تفيذ القوانين والأنظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية :العدل  
 الادارة، الشرطة، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة، الغابات، الطرق والمواصلات، البلديات، العمل والشئون  
 الاجتماعية، الاعمار والاسكان، المعاييف، الشيخ، وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية .  
 ٢) تفيذ القوانين والأنظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية او المحافظة .  
 ٣) تعيين الموظفين المستخدمين لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظة . ٤) تكون اللغة الكردية اللغة  
 الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتهم .

٥) تكون مالية الولاية او المحافظة من :

آ - الموارد المحلية والضرائب التي تجبى داخلها .

ب - حصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بتنسبتة تتفق مع عدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض .

ج - حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ <sup>٤</sup> بنسبة عدد سكانها .

د - حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق .

٦) حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة : تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحربيات الديموقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان كضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذي وغيرها . ٧) المواد العامة : آ - يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء <sup>٥</sup> وعدد من الوزراء يتتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق . ب - تكون نسبة الموظفين الاركان في الوزارات والادارات المركزية متتناسبة مع سكان ولاية او محافظة كردستان . ج - يقبل في جامعة بغداد او

المعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتتناسب مع عدد سكانها . ٨) الشؤون العسكرية : آ - البقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليه الان لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حينذاك الى قوة نظامية باسم الدرک او حرس الحدود وتحديثها بعشرين ألف سلاح . ب - يعود ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها .

ج - يعاد الضباط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الاركان لاسباب سياسية قومية الى وظائفهم ، واعتبار مد <sup>٦</sup> خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد .

د - يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط والضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملك بذلك . هـ - يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة . و - للحكومة المركزية ارسال قوات اغاثية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهم بجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذ في كردستان ، على ان لا تعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريضاته وفرضياته الاعتيادية . ز - يكون قيام الجيش العراقي في الحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي .

٩) يعتبر باطلاقا كل نص تشريحي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية وتضييق مجال تمسكه بهـ . ١٠) فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطالب : آ - تكون لجنة مشتركة بحدد متساو من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس ولاية او محافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ . ب - تبحث اللجنة المشتركة وتقرر جميع الاجراءات اللازمة وتشريع القوانين والأنظمة التي يكون اصدارها من قبل الحكومة ضرورة لتعزيز الثقة بين الطرفين وتنمية اواصر الاخوة بين العرب والاركان وتحاشي كل خلاف وسوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلب منه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ودواوينها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها . ج - انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من الفادة ( ١٠ ) اعلاه باسرع وقت ، وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مد <sup>٧</sup> اقصى اربعين شهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع . د - الاسراع بتخصيص مبالغ للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض . هـ - تخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك باشراف لجنة مشتركة بين الطرفين تشكل باسرع وقت . و - اعادة العشارر

العربية التي استكشها البشيشيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت . ز - الاسراع باعادة جميع الموظفين المستخددين من المسؤولين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مسقليين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة من تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة

- انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفين والتلقاء . ح - حل الفرسان وتجريد هم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم . ط - الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان واصدار العفو العام عن الجميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .
- ١١ ) تتعديل المادة الاولى من الدستور المؤقت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية الى ما يلي : " الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية " .
- ١٢ ) اضافة المادة التالية على الدستور المؤقت " تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية " .
- ١٣ ) نصمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين .
- ١٤ ) في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واى قطر عربي آخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمي بـ " اقليم كردستان " .
- وفي الختام ايها السيد الرئيس ، ارجو قبول خالص احتراماتي .

محيطى البارزان

## الى الاخوان الاعزاء

نرف اليكم جميعا بشرى سارة : بشرى الانتصارات الجديدة لامتنا الكردية الجببية ، بتشكيل مجلس قيادة الثورة واللجان المتفرعة منها ، وتقديم مذكرة رعيم الثورة الكردية مصطفى البارزاني الى السلطات ، حول حقوق ومطالب شعبنا الكردي ، والبيان الجديد الصادر من حزبنا المجاهد المقدم الى الشعب .  
ان مذكرة البارزاني وبيان الحزب الجديد وما تبعهما من اجراءات ملموسة لتأمين حقوق شعبنا قد أخرست كل الألسنة المغرضة وثبتت مرة اخرى ان قيادة حزبنا ، وعلى رأسها البارزاني ، كانت على صواب وابتعدت تكتيكا بارعا حين وافقت على ايقاف القتال في كردستان ، تمهدا لتحقيق الحكم الذاتي سلما .  
ان البارزاني لم ولن يتخل عن حقوق شعبنا الكردي ، بل عن حقوق كل الشعب العراقي - ولكنها رجل سياسي مهرب عرف ، ويعرف ، كيف ولأى اسلوب يتوجب النضال في كل ظرف .

ان البارزاني ايسطاع ، بتكتيكة البارع المرن الذى اتبعه خلال الفترة المنصرمة ، كسب عطف وتأييد اوسع الفئات الشعبية في كردستان والعراق وفي كل العالم ، وبذلك تعرّزت مواقعه ، بينما تضعضعت مواقع اعدائه والمفترين عليه والمشككين بأخلاقه . واذا لم يستجب حاكمو العراق لنداءه الذى هو تعبير صادق عن امني ورغبات الشعب الكردي ، فان القوى المستعدة للنضال ، من اجل انتزاع هذه الحقوق ، ستدرك وتقوى يوما بعد يوم ، وستكون قادرة على المحافظة على مكاسب ثورة شعبنا الباسل .  
ايها الاخوان الاعزاء ،

ان قوات الانصار ، برعمامة المناضل الكبير وقائد الثورة مصطفى البارزاني ، مسيطرة على جميع المناطق المحررة سابقا ، وهي وسعت هذه المناطق ، وتشارك في تسيير الامور حتى في سائر المناطق الكردية (من المدن ) لصالح شعبنا الكردي .

ان البارزاني حريص على ان يحل المشكلة الكردية سلما على اساس الحكم الذاتي . وهو وسيذل اقصى الجهد من اجل حلها دون اللجوء الى الحرب . ولكنه سوف لن يتخل عن حقوق شعبه ، مما كان الثمن ، وسيكون على رأس القوى الثورية الكردية في المستقبل ايضا ، في حالة فرض الحرب مرة اخرى على شعبنا الكردي .

ايها الاخوان الاعزاء ،

انكم اظهرتموعي الرفيق والجداة بان تعتبروا رجالا في صفوف جيشكم المناضل ، في كل مكان ، من اجل تحرر شعبيكم . ونحن ندعوكم الى المزيد من العمل المثمر ، ملتفين حول حزبكم الباسل ورعيمه مصطفى البارزاني . انكم خدمتم شعبيكم ، وانتم في اقطار اوروبا ، ويمكنكم ان تخدموه في المستقبل ايضا بمختلف السبل والاساليب .

وفي الختام نريد ان نحيطكم علما بان مفاوضات قد جرت بين رعيم حزبنا البارزاني وبين العناصر التي اشقت على الحزب واتخذت اجراءات بحقها في موسمه السادس . ان البارزاني حريص على ان يفسح مجال العمل لكل كردي شريف يريد خدمة امه ، وهو لا يكن الحقد الشخصي على احد ، ولم يكن يريد حدوث اى شيء يضر بالحزب وبالحركة الثورية الكردية . ان مسؤولية ما جرى تقع على عاتق تلك العناصر ، التي ركب الفتن رأسها والتي عقدت ما سمي "كونفرس" نيسان ووجهت التهم الباطلة الجائرة الى رعيم الثورة ~~المخلص~~ مصطفى البارزاني .

ان كل المخلصين من ابناء الشعب الكردي يأملون ان تحل وتزال المشاكل وان تتعزز وحدة شعبنا والا تذهب تضحيات شعبنا الجسمانية .

اننا ندعو مرة اخرى جميع اخواننا الى اتباع اساليب اخوية بناء ازا الاخوة المخدوعين بالعناصر الانتهازية والمخطلة التي الحقت الفتن بقضية شعبنا .

تجنبوا اساليب السب والتهويش والكذب ، ولا تجرعوا الى استفزازات العناصر المغرضة . عاش شعبنا الكردي الباسل عاش حزبنا الباسل طليعة الشعب الكردي وقاده . عاش رعيم البارزاني الديمقراطي الكردي وقائد الثورة الكردية مصطفى البارزاني .